

اصلاح النظام الاقليمي العربي بين الحاجة الداخلية والضغط الخارجية

م.خالد حسين حسون*

الملخص

استهدف هذا البحث بيان اهم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه النظام الاقليمي العربي واثارها على مسيرة هذا النظام ومستقبله ، وقد قام البحث على فرضية رئيسية وهي ان هناك اثار سلبية لعدد من التحديات الداخلية والخارجية التي تكاد تعصف بالنظام الاقليمي العربي وتؤدي في نهاية الامر الى تفككه او الغاء وجوده . وللتحقق من هذه الفرضية فقد تم استخدام المنهجين التاريخي والوصف التحليلي وان هذه المناهج تستخدم لاغراض البحث العلمي وتتفق مع اساليبه ، وان هذا البحث اوصلني الى صحة الفرضية التي قام عليها ، وخلصت الى عدة استنتاجات اهمها ان دول النظام الاقليمي العربي ممثلة بالجامعة العربية باتت غير قادرة حتى على مواجهة التحديات سواءً منها الداخلية او الخارجية التي من الممكن ان تحقق بدول النظام ، ان التحدي الاكبر هو التهديد الذي يشكله الغرب وفي مقدمته الولايات المتحدة الامريكية على دول النظام الاقليمي العربي طمعاً باراضيها وثرواتها ، ومن الاستنتاجات التي وصل اليها الباحث ، ان المواطن العربي قد اوصلته انظمتها الى درجة عالية من القهر والاحباط نظراً لتهميشه وعدم افساح المجال له للمشاركة السياسية في صنع القرار السياسي مما رسخ وجود انظمة دكتاتورية واستبدادية تخدم مصالح الغرب بدلاً من خدمة دولهم واقليمهم العربي ، وان الاستنتاجات تلك تطلبت عدة توصيات اهمها ، التوصية باعادة هيكلة واصلاح الجامعة العربية من الداخل على ان تلتزم جميع دول الجامعة بقرارات الجامعة ولينمو الحس القومي متسامياً عن النظرة المحلية البحتة ، ويتوجب على قيام الانظمة العربية بعملية اصلاحات ديمقراطية عربية داخلية لدولهم ، بعيداً عن الفئوية والتهميش من اجل الوصول الى الحكم الرشيد الذي تنشده معظم شعوب دول النظام والعمل على احياء مفاهيم التكامل الاقتصادي العربي للابتعاد عن شبح التبعية الاقتصادية والعدائية للعرب التي تتولد منها باقي التبعات الاخرى كالتبعية السياسية وغيرها ، ولا يعني ما تقدم الانعزال عن الغرب قطعياً ، بل على العكس التفاعل مع اي جهة تخدم مصالح النظام الاقليمي العربي حيث ستتعامل هذه الدول ككتلة قوية واحدة والبحث عن المصالح العربية المشتركة.

Abstract:-

The research focused on the major internal and external challenges facing the Arab regional system and its impact on the course of this system and its future. The research has been based on the main hypothesis that there are negative effects of a number of internal and external challenges that almost exhaust the Arab regional system and eventually lead to disintegration or cancellation. His presence. In order to verify this hypothesis, the two historical approaches and the analytical description were used. These methods are used for scientific research purposes and agree with the questioners. This research led me to the validity of the hypothesis on which it was based, and concluded several conclusions. The most important of these is that the countries of the Arab regional system represented by the Arab League are not even able To face the challenges, whether internal or external, which can be identified by the countries of the system The biggest challenge is the threat posed by the West and the United States of America in particular to the Arab regional system in anticipation of its land and wealth. The findings of the research show that the Arab citizen has brought his regime to a high degree of oppression and frustration because of its marginalization and lack of space for political participation In the political decision-making, which established the existence of dictatorships and dictatorships that serve the interests of the West instead of serving their countries and their Arab region And that these conclusions required several recommendations, the most important of which is the recommendation to restructure and reform the Arab League from within. All the League states must adhere to the decisions of the university and develop a national sense based on the purely Qatari view. The Arab regimes must undertake an internal democratic reform of their countries, In order to reach the good governance sought by most of the peoples of the countries of the system and work to revive the concepts of Arab economic integration to move away from the specter of economic dependence and hostility to the Arabs, which generate the rest of the other consequences, such as political subordination and others , And does not mean the foregoing isolation from the West completely, but on the contrary interaction with any party that serves the interests of the Arab regional system, where these countries will deal as a single strong bloc and the search for common Arab interests.

المقدمة :

يعاني المجتمع العربي كثيراً من الاختلالات والتدهور بسبب افتقاده الى اصلاح حقيقي يستند الى اسس راسخة ، اذ تتبنى الكثير من الدول العربية نهج الدولة المركزي في السياسة والاقتصاد ، وتعاني من انغلاق الافق السياسي للنخب الحاكمة ، ولا زالت هذه النخب تتمتع بقدر كبير من السلطات والصلاحيات التي تمكنها من اجهاض اي محاولة للإصلاح وتغيير الاوضاع القائمة ، ان عجز الدول العربية في توفير متطلبات مجتمعاتها او المحافظة على وحدتها وانتشار مظاهر الفساد السياسي والاداري في اجهزة الدولة ومؤسساتها ادى بالمواطن الى اللجوء الى الاحتجاج واللجوء الى العنف كوسيلة لتحقيق اهدافه نتيجة لعدم امكانية حصوله على هذه المطالب سلمياً ، والحقيقة ان كثيراً من الانظمة الحاكمة شرعت في عملية مراجعة للكثير من سياساتها الاقتصادية والاجتماعية لا ايماناً منها بهذا النهج بل لكي تسبق العاصفة وتحافظ على مواقعها ، اذ باتت مسألة الاصلاح السياسي في الدول العربية وتحديداً بعد احداث ١١ / ايلول / ٢٠٠١ الشغل الشاغل للكثير من السياسيين العرب ، ولعل السبب وراء هذا الاهتمام هي الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الامريكية على الانظمة العربية التي ترى انها لا تتسجم والرؤية الامريكية للديمقراطية واتهامها لبعض هذه الدول بدعمها للإرهاب ، فأطلقت مصطلح (محور الشر) على كل من (العراق و ايران وسوريا وافغانستان وكوريا الشمالية) وعلى هذا الاساس قامت بغزو افغانستان في عام ٢٠٠٢ ، ومحاربة نظام طالبان الذي لا تتسجم افكاره والديمقراطية الامريكية ، وعلى نفس المبدأ بغزو العراق عام ٢٠٠٣ واحتلاله واسقاط النظام فيه بحجة امتلاكه اسلحة الدمار الشامل . وقد سعت الولايات المتحدة الامريكية وبشكل كبير الى تعزيز سطوتها على الانظمة العربية الخارجة عن سيطرتها بعد احداث ١١ / ايلول / ٢٠٠١ اذ اتخذت مما جرى وسيلة وذريعة للدخول الى منطقة الشرق الاوسط وتحديداً الدول العربية ومحاولة احتواء المنطقة من خلال المجيء بأنظمة موالية للسياسة الامريكية . ومن الجدير بالذكر عندما نتحدث عن الاصلاح السياسي الذي تنتهجه بعض الدول العربية يتبادر الى الذهن سؤال مهم (هل ان الاصلاح الذي شهدته بعض الدول العربية نابع من الحاجة الى التغيير ؟ ام ان هذا التغيير نابع من الضغوط الامريكية ؟ ، هذا يعني اننا امام ازمة معينة تتطلب الاصلاح ، لذلك لا بد من التعبير عن رؤية استدرابية لمعالجة هذه الازمة من خلال بعض الحلول والمقترحات التي يمكن الاسترشاد بها لمعالجة الاوضاع العربية، والوصول بها الى مصاف الدول المتقدمة .

أهمية البحث :- تتبع من أهمية المنطقة العربية ، اذا انها منطقة استراتيجية ومنطقة مصالح ونفوذ تتقاطع فيها مصالح ونفوذ قوى كبرى مما جعلها عرضة لتحديات كبيرة منها داخلية واخرى خارجية انعكست على ضعف مؤسسات النظام الاقليمي العربي .

اهداف البحث :- يهدف البحث الى :-

- ١- توضيح ما المقصود بالنظام الاقليمي العربي .
- ٢- معرفة اهم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه النظام الاقليمي العربي .
- ٣- توضيح معنى ودلالة الاصلاح وما هي شروطه ومتطلباته ومدى استجابة النظام الاقليمي العربي له ؟

فرضية البحث :- ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها ، ان عملية اصلاح النظام الاقليمي العربي تدفع بها مجموعة من المؤثرات والمتغيرات الداخلية والخارجية ، وان هذه المؤثرات تتباين في مدى قوتها وتأثيرها في تحقيق حالة الاصلاح ، فالداخلية بما تتضمنه توسيع قاعدة المشاركة السياسية ونشر الثقافة السياسية والديمقراطية واعتماد تداول السلطة والتوزيع العادل للثروات ، والاخرى ذات بعد خارجي هي تدخل بعض الدول الكبرى وفرضها مسألة الاصلاح وفقاً لإرادتها ومصالحها في المنطقة وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية.

اشكالية البحث :- تتلخص اشكالية البحث في فشل عملية الاصلاح في النظام الاقليمي العربي وذلك نتيجة لجملة من المسببات والمعوقات الداخلية والخارجية التي جعلت من عملية الاصلاح غير ذات جدوى وفي ضوء ذلك حددنا مجموعة من الاسئلة وهي :-

- ١- ما هو مفهوم الاصلاح وما هي دلالاته ؟
- ٢- ما هي اهم التحديات التي تواجه اصلاح النظام الاقليمي العربي ؟
- ٣- اين يقف النظام الاقليمي العربي من الاصلاح ؟
- ٤- كيف يمكن ان يقوم النظام الاقليمي العربي باصلاح اوضاعه ؟

منهجية البحث :- لا جدال ان طرائق البحث العلمي تحتاج الى تحديد منهج لأي دراسة يراد البحث فيها لتكون اكثر دقة ، اذ عد تحديد المنهج من اولى متطلبات البحث العلمي لا بل عد المرشد او الدليل او المفتاح للبحث . ومن الجدير بالذكر ان العلوم السياسية حالها حال العلوم الانسانية الاخرى عرفت بغناها في مجال منهجية البحث لما تحتويه كم من المناهج ، اذ كل واحدة من تلك المناهج يصح اطاراً لدراسة معينة .ومن هذا المنطلق حرص الباحث على اعتماد مناهج عدة لما اتسم به موضوع البحث من انتقالات بحثية وشمول وتنوع دون اغفال درجة الاتساق

والتناسق المطلوب في توليفها بمنهج تكاملي يخدم هذا البحث ، فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي والوصفي وكذلك المنهج التحليلي .

هيكلية البحث :- استكمالاً لما يتطلبه البحث من دقة في التحديد و التعمق في التحليل والتوسع لشمول عدد من اكبر عدد من العناوين الفرعية المتشعبة ولما لنا من حاجة لترصين موضوع البحث وبحثاً عن اغناء المادة العلمية اعتمدنا الهيكلية المتضمنة (مقدمة وخمسة محاور وخاتمة واستنتاجات ومن ثم خالصنا الى عدة توصيات) . المحور الاول سلط الضوء فيه على معنى ودلالة مفهوم النظام الاقليمي العربي ومعنى ودلالة الاصلاح . اما المحور الثاني فقد خصص لدراسة اهم التحديات التي واجهت النظام الاقليمي العربي داخلياً وخارجياً ، في حين خصص المحور الثالث لدراسة شروط ومتطلبات اصلاح هذا النظام .والمحور الرابع تطرق لذكر الرؤى في اصلاح النظام الاقليمي العربي .والمحور الخامس تمت الاجابة به على سؤال اين يقف النظام الاقليمي العربي من الاصلاح ؟ وهنا لابد من الاشارة الى انه من خلال استعراض المحاور ظهرت لنا العديد من الاسئلة وتمت الاجابة عليها في متن البحث .

المحور الاول : نظرة في المفاهيم :-

١- معنى ودلالة مفهوم الاصلاح.

٢- معنى ودلالة مفهوم النظام الاقليمي العربي.

اثار الاصلاح كمفهوم جدلاً واسعاً بين ذوي الاهتمام بالشأن العربي على مختلف المستويات لما حمل من قيم وافكار عده البعض حاملة لمفاتيح النهوض والتقدم لمواكبة ما هو مبتغى ، واجمعوا على انه ليس هناك تعريف شامل لكل ابعاد الاصلاح ، فالنظر الى الاصلاح ومحاولة تعريفه من قبل الباحثين تتأثر بالحقل العلمي للباحث وبالمنظور الذي ينطلق منه الراغب في تعريف الاصلاح ، والاصلاح لغوياً من فعل اصلح ، يصلح ، اصلاحاً بمعنى صار ذو فائدة ان لم تكن فيه فائدة قبل ذلك بسبب ما لحق به من اعطاب وفساد^(١) . وبالعودة الى المعاجم الاوربية ان كلمة (Reform) هي الكلمة المقابلة لكلمة الاصلاح وتعني اعطاء صورة اخرى او اعادة تكوين شيء ما ليبدو بمظهر جيد^(٢) . وقد عرف الاصلاح كتعبير سياسي على انه (تعديل وتطوير غير جذري في شكل الحكم او العلاقات الاجتماعية دون المساس بأساسها وهو خلافاً لمفهوم الثورة ، ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي دون المساس بأسس هذا النظام

، اذ ان الاصلاح يشبه الدعائم الخشبية المقامة لمحاولة منع انهيار المباني المتداعية ،ويستعمل للحيلولة دون الثورة او لتأخير لوقوعها^(٣) .

تساوقاً مع دراسة حالة البحث ، يرى الباحث في تعريفه للإصلاح في اللغة عكس او ضد الافساد واصطلاحاً هو (الارادة الباحثة عن الخير وتقويم الاعوجاج) ويمكن تعريفه ايضاً انه (تغيير قواعد عمل النظام المجتمعي ومعالجة للقصور والاختلال التي تعيق التنمية والنهوض بالمجتمع من جميع نواحيه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) ومن هذا التعريف يتضح ان الاصلاح ليس عملاً سياسياً فحسب بل هو عمل حضاري شامل يتناول المفاهيم والقيم والافكار والعادات والتقاليد والمؤسسات والافراد اذ انه يمس كافة نواحي الحياة المادية والفكرية والروحية والاخلاقية للمجتمع ، فضلا عن الى ان الاصلاح هو عملية مستمرة باستمرار الزمن وذلك ان معالجة معوقات النهوض لا يمكن ان يحددها سقف زمني محدد .

لم تكن فكرة الاصلاح والدعوة له وليدة الوضع الراهن في واقعا العربي فقد بدأت الدعوة منذ قرون عدة ، دعا فيها المفكرين والمتقنين الى اصلاح احوال الرعية واصلاح شؤون الحكم^(٤) وهناك شواهد دالة على عمق فكرة الاصلاح في المجتمع العربي سواء على المستوى الفكري و السياسي و الاجتماعي .

هناك من صنف الاصلاح الى مستويات ثلاثة^(٥) :

المستوى الاول :- يصور الاصلاح بانه استراتيجية للوصول الى السلطة او المشاركة فيها وهي ما تعرف بـ (استراتيجية الثورة والاتجاه الثوري في التغيير وتعتمد الاصلاح كمنهج لبناء القوة بصورة تدريجية وبسط الهيمنة الايدلوجية على المجتمع المدني) .

المستوى الثاني :- يصف الاصلاح على انه عملية تطوير مجتمع مستمر ، يتعلق بتحسين اداء الانظمة والمؤسسات الاجتماعية من حيث الكفاءة والفاعلية وهو ما يطلق عليه (الاصلاح السياسي والقانوني والمالي والاداري) .

المستوى الثالث :- جعل من اصلاح الفرد القاعدة الاساس لما يحمله من ابعاد قيمية و اخلاقية ونفسية ومعرفية وادراكية وسلوكية كونه يتعلق بتقويم النفس وبناء القدرة الفردية على التحكم والتميز بين ما هو مقبول وما هو مرفوض وتعزيز الثقة بالذات والمقدرة على نقدها وامتلاك المعرفة والمهارات العلمية .

وعليه يعد الاصلاح عملية تبدأ ببناء الوعي واعادة هيكلية طبيعة العلاقة بين الفئات الاجتماعية . بحيث يعطي الانسان فرصة ليعيش مرحلة التطور الطبيعي للعلاقة بين المصطلح

وادراكه ، فلا يفوق المصطلح واقع الادراك السياسي وبهذا ننأى بأنفسنا عن مخاطر السقوط في مستنقع الاغتراب الفكري ، والذي يمثل فجوة فكرية بين الانسان ونوعية ومستوى التفكير .

٢- معنى ودلالة مفهوم النظام الاقليمي العربي

عند قرائتنا التاريخ السياسي للنظام الاقليمي العربي نجده ولسنوات عدة خلت ملاً بالجدل حول تحديد ما يعنيه ، على الرغم من خاصية ذلك الهدف وحيويته ، وسيحاول الباحث تعريفه وتوضيح اشكاليته جاعلاً منه مفتاحاً لمكاشفة تلخيص تجلياتها حقيقة الواقع العربي وما يحتويه من تفاعلات ايجابية كانت ام سلبية ، وعلى الرغم من تعرض المفهوم للعديد من محاولات التحديد والتفسير وعلى الرغم من الاختلاف والالتباس الذي وقع فيه الباحثون والساسة وهم يرصدون . وجدنا بعض التعريفات التي اقتربت من تحديد معناه كثيراً ومنها من عرفه بكونه (مجموعة الدول العربية من موريتانيا الى الخليج تشكل فيما بينها نظاماً اقليمياً يربط بين اعضاء التواصل الجغرافي والتماثل في العديد من العناصر الثقافية واللغوية والاجتماعية والتاريخية^(٦)) ، اما بعضهم الاخر فقد رأى فيه (مجموعة الدول اعضاء مجلس الجامعة العربية ومجمل العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تقوم بينها)^(٧) . وراح البعض يصفه ب(نمط وشبكة التفاعلات السائدة بين الفاعلين الدوليين وذوى الشخصية العربية)^(٨) . كما عرف على انه (النظام الذي يخلق الية ذاتية تولد تفاعلات تؤدي الى ممارسات والى شكل اقل من النظام الدولي ولكنه بالتأكيد اكبر من النوادي والتحالفات والتجمعات) .

بيد ان هناك تعريفاً عده الباحث الاساس لهذا المفهوم لفائدته الكبيرة لموضوع البحث ، وهو التعريف الذي اطلقه الدكتور عبد المنعم العمار اذ وصفه بانها (المكون الناتج من حصيلة وجود الشعب العربي بشخصيته المميزة وانماط تفاعل مجموعة اقطاره من المحيط الاطلسي الى الخليج العربي وفاعلية المؤسسات المنشئة له التي تشكل بمجموعها نظاماً اقليمياً يعمل على ديمومة تأثير مقومات جغرافية تاريخية ولغوية وثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية وتأكيد الهوية القومية عبر افعال مدروسة تتصف بسلطة التنفيذ ويسعى الى تحقيق ارتباط معقول بالبيئة الخارجية وفقاً لقواعد الالتزامات المتبادلة يقرها القانون ومبادئ العدل والانصاف)^(٩) . وبناءً على ما سبق فان النظام الاقليمي في اي منطقة يستجمع فيها العناصر التالية^(١٠) :-

١- وجود منطقة جغرافية معينة .

٢- انه يضم على الاقل ثلاث دول او اكثر .

٣- وجود شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بالنظام.

ويرجح الباحث بان هذه العناصر لا تتمتع بها منطقة في العالم اكثر من المنطقة العربية من المحيط الى الخليج وهي الرقعة الجغرافية التي يتشكل منها الوطن العربي جغرافياً ، كما يلاحظ ان مجموعة من الدول العربية الممتدة من المحيط الاطلسي غرباً وحتى الخليج العربي شرقاً والتي تمتلك عدة روابط منها الدينية واللغوية والاجتماعية والثقافية والمصالح المشتركة .

المحور الثاني : التحديات التي تواجه النظام الاقليمي العربي

ان المسيرة التاريخية للنظام الاقليمي العربي تظهر لنا جملة من التحديات التي بكثرتها هزت اركانه وضيعت من فرصة وجوده ، لا سيما في ظل غياب استراتيجيات معقولة لاصلاح حاله^(١١) . لهذا وجدنا من الضروري تشخيص التحديات التي يعاني منها النظام الاقليمي العربي ولا سيما التحديات المستمدة من سير عجلة التغيير في النظام الدولي التي اجمعت على هدف واحد هو تفكيك بنية النظام الاقليمي العربي واعادة هيكلته من جديد ليغدو الاصلاح خياراً من الخيارات المطروحة امام العرب لمعالجة تلك التحديات ، لا سيما وان العرب ما زالو غير قادرين على المباشرة بهذا الخيار لهذا اخذ النظام الدولي بقواه الفاعلة ومنها الولايات المتحدة الامريكية بطرح تصوراتها حول ما يجب ان يكون عليه النظام الاقليمي العربي^(١٢) . ومن هذه التحديات :-
اولاً : التحديات الداخلية (المحلية)

١-التحدي الاستراتيجي : ان ابرز ما يماثله هذا التحدي تلك الآثار الواضحة المعالم على الجغرافية السياسية للنظام الاقليمي العربي اذ العمل يجري على اعادة قراءة اتفاقية (ساكس - بيكو) من جديد وايجاد نسخة معدلة لها بما يتلائم والمفهوم الامريكي العالمي للامن القومي ، لا سيما وان الجغرافية السياسية العربية التي رسمتها القوى الاوربية هي خريطة غير مستقرة تمنح بحالتها الفرصة للولايات المتحدة الامريكية استخدام ما تراه مناسباً لها لتبدو الدولة الوطنية عرضاً للمزيد من التفكك والتجزئة^(١٣) .

٢- التحدي السياسي : بات واضحاً ان العراق وما حملت احداثه من ازمة كانت نتائجها الاحتلال تحت ذريعة (حرية العراق) كشفت عن جملة من المفاهيم السياسية التي عدت جديدة على الساحة السياسية العربية ومن بين تلك المفاهيم (مفهوم الديمقراطية) الذي افقد الانظمة العربية الحاكمة ما تبقى من شرعية^(١٤) . فالانظمة العربية عموماً عرفت بطابع الاستبداد والانفراد بالسلطة وتغييب معاني الحرية كلها الامر الذي انعكس بتجلياته على بنية الدولة الوطنية مولداً اهتزازاً وارباكاً لاح بنية تلك النظم ولتسجل المفاهيم السياسية العربية المتعارف عليها تراجعاً تخطى الكثير

من الثابت والحدود والمواقع التي يفترض ان لايتجاوزها ليسجل الحال العربي تراجعاً وهبوطاً متزامناً^(١٥) .

٣- التحدي الاقتصادي : عد هذا التحدي من اخطر التحديات التي تواجه النظام الاقليمي العربي على الصعيدين المحلي والقومي تبعا لما يحمله من اثار مباشرة وفاعلة تلوح النسق الاجتماعي لاسيما وان العرب سجلوا قصوراً واضحاً في المجال الاقتصادي لاقتباسهم الانموذج دون ايجاد قاعدة او تحضير البيئة المناسبة لانجاح هذا او ذلك من النماذج الاقتصادية ونكوصها تنموياً^(١٦) .

٤- التحدي الاجتماعي : لعل من نافلة القول ان الظواهر الاجتماعية الموروثة غيبت التجانس الاجتماعي على الصعيد المحلي ولعلي لا اكون مبالغاً عندما اقول ان العرب اكثر ما عرفوا به هو عقدة الولاء من جانب وغياب مفهوم التنمية الاجتماعية وسيادة مبدأ (البقاء للاقوى) ومفهوم الغابة المشرعن للفوضوية الاجتماعية والذي لعب دوراً فاعلاً في ايجاد الطبقة واتساع مداها من جانب اخر^(١٧) .

٥- التحدي التقني : هو المجال الاوضح الذي كشفت عنه المتغيرات الدولية بانه تحدي من تحديات النظام الاقليمي العربي حيث اتساع حالة تاخر العرب عن مواكبة التطورات التقنية التي شهدتها العالم كرز من محاولة دولية لبقاء الحال العربي في حالة من السكون والركود القسري لتسود حالة من التخلف اصبح العرب فيها بعيدين كل البعد عما شهده العالم من ثورة معلوماتية عدت الحصن الواقي من الاختراق بالنسبة لمدلول المواكبة لتلك الثورة واساس من اسس صناعة امنها القومي^(١٨) وهكذا بات المجال التقني عنصر تحدي فائق الخطورة بالنسبة للدول المتخلفة عن مواكبة مظاهر الثورة المعلوماتية .

٦- التحدي الحضاري : ما ان جاءت المتغيرات الدولية معلنةً هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على النظام الدولي حتى فهم العالم اجمع بمن فيهم العرب ان العهد القادم عرض فرض الانموذج الليبرالي على العالم حتى بدت خطوات الصدام بين الانموذج العالمي امريكي النزعة والخصوصية العربية كانموذج حضاري مستقل بذاته وهذا ما وضع العرب امام احد الخيارين اما بناء الخصوصية العربية ومواجهة التحدي او الانصهار غير المشروط في المنظومة الليبرالية الجديدة^(١٩) . وتواكب هذا التحدي مع اصرار الولايات المتحدة الامريكية على تفوق الحضارة الغربية على الحضارات العالمية الاخرى ولا سيما الحضارة العربية.

ثانياً التحديات القومية :-

١-الاختلاف الايديولوجي بين النخب الحاكمة: لم يعرف الساسة العرب بمراحل متاخرة من تاريخ نظامهم السياسي بتناقضهم الايديولوجي فحسب لا بل وبراعتهم في ترجمة هذا التناقض الى فكر (

تأزمي - تناقضي) مغيباً بتداعياته الاطار المنشأ لما يحملوه من قيم فكرية اسندت امالهم ولم تزل تؤطرها وتحفزها باتجاه بناء الصرح الحضاري العربي الذي يمكن ان نطلق عليه المرجعية الايديولوجية^(*)، ونتيجة لذلك اصبحنا امام اشكالية متصاعدة للبناء مفادها تأخر الاداء السياسي العربي عن ملاحقة مدركات الامة ووعيتها الحضاري ليبود ذلك التأخر واضحا في العجز العربي الرسمي عن بناء نقاط الالتقاء بينما يملكه من رؤى وبين مرجعيته الايديولوجية^(٢٠) .

٢- تعسف الانظمة الحاكمة على رؤيتها لذاتها على حساب رؤيتها للجمهور : ان اكثر ما عرف به العرب هو من خلال استقرار سلوكهم السياسي هو التزمت بالرأي والرؤية الذاتية التي باتت نتيجة منطقية لضعاف البناء العربي الاكبر^(٢١) .

٣- نزاع الادوار : لا اخال احدا يخالفني القول بان النظام الاقليمي العربي ولد ووحداته تعاني من عقدة نزاع الادوار بعد ان غابت القاطرة الاستراتيجية التي تجمع العرب ليدخلوا في دائرة التناقض والفوضى بحثا عن الدور وقيادة الاداء العربي القومي .

٤- نزاعات الحدود : من المعروف ان ما خلفته اتفاقية (سايكس - بيكو) من ازمة حدودية وازمة في بناء الخارطة الجغرافية السياسية للنظام الاقليمي العربي ، وما رسمت من فواصل بين وحداته ولعدم دقتها في هندسة تلك الوحدات السياسية وتقسيمها عمداً اعطى المبرر الواضح الى ان تترجم الى تحديات^(٢٢) .

ثالثاً : التحديات المحلية - الدولية التي تواجه النظام الاقليمي العربي :-

في ضوء القراءة المتأنية للتحديات ومحاولة عنونها بعد التعمق في البحث والتحليل بغية التشخيص وجدنا نوع جديد من التحديات اطلق عليها التحديات المحلية - الدولية ان صح التعبير ، لما لها من علاقة ترابطية بين المكون المحلي العربي والمكون الدولي اذ ترجمها الباحث على سبب ونتيجة والتي اظهرت لنا بجلاء قيم لا بد من التعامل معها والتي جعلتها الولايات المتحدة اهم ركائز تعاملها مع الاخرين ، وكان من الطبيعي ان تهيمن تلك المفاهيم على العلاقات العربية - الامريكية ومن بين تلك التحديات^(٢٣) :-

١- غياب مفهوم الامن الانساني .

٢- تراجع مفهوم المواطنة .

٣- سلب مفهوم حقوق الانسان .

٤- تشويه مفهوم الديمقراطية .

٥- غياب مفهوم المجتمع المدني .

٦- ارتباك مفهوم التنمية .

٧- غياب مفهوم حقوق المرأة .

ومما زاد من تلك التحديات هو ما سجلته الدولة الوطنية من تراجع في الاداء المجتمعي على المستويين المحلي والقومي ومع تضخم هذا التراجع وشدة تأثيره في النظام الاقليمي العربي ووحداته السياسية وفي ضوء عالم يقترن بتحولات سريعة وشاملة وغير مسبوقه بدا الحال منضوياً على كم هائل من التدايعات الشاملة والخطيرة اوكلت مفاتيح دعوة للولايات المتحدة الامريكية لكي تفتح الباب على مصراعيه لا لكي تدخل الى استغلال مظاهرها فحسب بل توطينها كتوطئة لطرح البدائل التي تتوافر عليها وعلى وفق رؤيتها هذه لاصلاح العرب ومكونهم السياسي الشامل او تغييره ليحتوي على القيم والمفاهيم التي حملها لنا النظام الدولي الجديد ، وارثينا ذكر تلك التحديات تساوفا مع مسعى الولايات المتحدة الامريكية لاستغلالها ولما جاء به مشروع الشرق الاوسط الكبير .

المحور الثالث : شروط ومتطلبات اصلاح النظام الاقليمي العربي :-

اذا ما امعنا النظر في الاصلاح وضروراته لوجدناه مفهوماً لا غنى عنه لما يعانيه النظام الاقليمي العربي من تحديات مختلفة لو استمرت لأطاحت بكيانه السياسي كونه الضامن الاساس من تداعيات التهميش والتغيير المطروحة ، بيد ان الاصلاح بحاجة الى جملة شروط ومتطلبات لإنجازه هي :-

- ١- استنهاض الارادة العربية الكامنة او المغيبة لأنها اساس النمو و الاستقرار والتقدم^(٢٤) .
- ٢- بناء نسق فكري عربي موحد اساسه وجوهره الاصلاح كي يكون الاصلاح ذا منبع عربي خالص يخلو من الشوائب الخارجية منطلقين من نقطة تشخيص التحديات وكشف الفجوات والتعمق في دراستها ووضع الخطة المناسبة لاحتوائها ومعالجتها^(٢٥) .
- ٣- اعادة هندسة وترتيب القيم والمفاهيم العربية وذلك لتأهيل السلوك السياسي العربي وتوحيده ليتمكن العرب من التكيف ، وما هو جديد من المتغيرات التي ستطرأ على النظام الاقليمي العربي من جراء المباشرة باجراء عملية الاصلاح^(٢٦) .
- ٤- بلورة مدرك عربي موحد اكثر واقعية وقدرة على فهم وتفسير الظواهر والوقائع المتراكمة في البناء السياسي الجمعي^(٢٧) .
- ٥- بناء استراتيجية عربية شاملة وفقاً لما هو متاح من وسائل وامكانيات تضمن توظيف القوة الكامنة وتحويلها الى قدرة دافعة لتمكيننا في تشكيل بنى الاصلاح ومحاوره^(٢٨) .

- ٦- بناء جملة من القنوات الهادفة الى تفعيل الاصلاح بمفهومه الشامل بهدف تنمية القيم والمفاهيم الجديدة وبناء قاعدة اصلاحية رصينة تضمن تنمية ما موجود من قيم عالمية بنبرة عربية^(٢٩) .
- ٧- اغناء الخطاب السياسي العربي بالقيم والمفاهيم الاصلاحية ليكون النواة الاولى للاصلاح^(٣٠) .

المحور الرابع : رؤى في اصلاح النظام الاقليمي العربي :-

من المعتاد عليه في دراسة الرؤى العربية هو تقسيمها الى قسمين :-

اولاً- رؤى محلية للإصلاح .

ثانياً- رؤى قومية للإصلاح .

اولاً : الرؤى المحلية :-

لا جدال ان الاصلاح المحلي يعد الاساس للاصلاح القومي تبعاً لما يتعرض له النظام الاقليمي العربي من جراء خطأ الكثير من سياسات الدولة الوطنية من نكبات ومصاعب ولوضع رؤية اصلاحية لهذا المفهوم ارتأينا بلورة رؤية اصلاحية محلية تعد الاساس كخطوة اولى لاصلاح النظام الاقليمي العربي تقدم بداء على بلورة وعي جماهيري لماهية الاصلاح وابعاده الشاملة سيما وان العرب يعانون من ازمة معرفية انعكست سلباً مع متطلبات الاصلاح^(٣١) . واذا ما اردنا حقاً بناء رؤية شاملة لمتطلبات الاصلاح بكل ما يحويها من اطلاق حق المواطنة وتبني مبدأ الديمقراطية وقرار حقوق الانسان وبناء مقومات المجتمع المدني وتبني مفهوم التنمية البشرية ومنح حق المرأة المسلوب. واستئصال كافة المعوقات التي تقف عقبة في طريق تطبيقه محاولة لصناعة نموذج اصلاحي عربي خالصاً بعيداً عن التدخل الخارجي لاسيما وان الولايات المتحدة الامريكية بدت حاملة تلك القيم^(٣٢) .

بدى من الواجب النظر للإصلاح ليس كقضية اداء فحسب بل قضية متكاملة ومترابطة ، ولأجل هذا ظهرت العديد من البوادر الاصلاحية في المجال القطري ولو بدرجات متفاوتة والبعض عبر عنها بالهامشية ومن تلك البوادر^(٣٣) :

أ. يكمن اساساً في تبني مفهوم الديمقراطية الاصلاح السياسي :-

العربية والكافلة لحرية الرأي ، الفكر ، التنظيم ، الاختيار في الجانب السياسي وهذا يتطلب ايجاد وعي ورؤية ايجابية تحمل من القيم والمبادئ والاهداف ما يجعلها دفعة قوية باتجاه بناء نظرية ديمقراطية عربية خالصة ، سيما ان هناك العديد من المعايير والمقاييس

التي تشير الى امكانية التحول والبناء كالقاعدة الشعبية والتحفز الذي تملكه بهذا الاتجاه ، تلك القاعدة التي تبحث بشوق عن مقاييس الحكم الصالح الذي يطلق الحرية السياسية مشروط بوجود قيادة سياسية مؤمنة بالديمقراطية وصاحبة ارادة فعلية في نقل هذا المفهوم المطروح نظرياً الى نهج عملي ، بتطبيق المشاركة السياسية وحكم القانون والاستجابة والتوافق والمساواة والفاعلية والرؤى الاستراتيجية وهذه الركائز من متطلبات البناء الديمقراطي

ب. الاصلاح الاقتصادي :-

عندما نتحدث عن الاصلاح الاقتصادي يتوجب علينا الاشارة الى مفهوم التنمية الاقتصادية ولا سيما في مجال التنمية البشرية . فالاصلاح الاقتصادي يشير الى اطلاق حرية القطاع الخاص وتوفير اليات الخصخصة وتعميم مفهوم السوق الحرة بغية تحقيق التكامل الاقتصادي والقدرة على الاندماج بالاقتصاد العالمي^(٣٤) ، وهذا يتطلب اعادة هندسة وترتيب البنى الهيكلية الاقتصادية للدولة الوطنية ليتناسب مع ما هو مطلوب اليوم من قيم اقتصادية بدت عالمية اكثر من كونها ذات خصوصية عربية تتبنى العديد من الركائز يمكن اجمالها بما يلي^(٣٥) :-

- التمكين :- بمعنى يمنح الفرد فرصة لتوسيع قدراته وخياراته لممارسة حرية الاختيار .
- التعاون :- وفيه تضمن لمفهوم الانتماء والاندماج لمصدر اساسي للإشباع الذاتي .
- العدالة الاقتصادية :- تعني المساواة في الفرص والامكانيات في الجانب الاقتصادي .
- الاستدامة الاقتصادية :- تعني القدرة على تلبية حاجات الفرد في الحاضر واستقراريتها في المستقبل .

- الامان الشخصي :- يتضمن حق التمتع والتصرف الاقتصادي وبما يتناغم وصناعة شخصية عربية اقتصادية مستقلة ذات خصوصية عربية .

ج. الاصلاح الاجتماعي :-

عدت عملية بناء النسق الاجتماعي^(*) من متطلبات الاصلاح عموماً طالما كانت الغاية منها ترميم البنى الاجتماعية التحتية وتدعيم مظاهر تماسك النسيج الاجتماعي وربما اعادة هيكلة بناء المعنوية والقيمية^(٣) وهذا لم يكن بعيداً عن تفعيل مفهوم التنمية الاجتماعية ، وترادفاً مع ما تقدم نرى من الضروري بناء الطرف الثاني من المعادلة في المجتمع العربي والتي طالما عانت من الاختلال وهي المجتمع المدني للوصول للموازنة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي وهذا يتم من خلال تعزيز مبدأ المواطنة والسماح بممارسة الانسان العربي لحقوقه الاساسية ، ان ممارسة مبدأ المواطنة على ارض الواقع يتطلب توفير حد ادنى من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والحقوق البيئية حتى يكون للمواطنة معنى ويتحقق بموجبها انتماء المواطن وولائه لوطنه وتفاعله الايجابي مع مواطنيه

نتيجة القدرة على المشاركة الفعلية والشعور بالإنصاف وارتفاع الروح الوطنية لديه عند اداء واجباته في الدفاع عن الوطن ، دفع الضرائب ، المساهمة في صنع الحضارة الانسانية ومن هنا تنتقل المواطنة

من كونها مجرد توافق او ترتيب سياسي تعكسه نصوص قانونية لتصبح المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات قيمة اجتماعية واخلاقية وممارسة سلوكية يعبر اداؤها من قبل المواطنين عن نضج ثقافي وراقي حضاري وادراك سياسي حقيقي^(٣٦) .

د. الاصلاح الثقافي :-

يعد هذا المفهوم من اهم موجبات الاصلاح لما يمثله من خطوة لنشر الوعي الثقافي وقاعدة للإصلاح السياسي وهذا يتم من خلال تفعيل اليات الاصلاح الثقافي وهنا لا بد من تهيئة المناخ الثقافي لتحقيق الاصلاح من خلال نبذ الرواسب المكتسبة والعادات الجامدة والمتخلفة والاثار المتراكمة التي عملت على دعم الفساد والاستبداد السياسي ، وبناء مفهوم التنمية الثقافية التي تعد اساس التنمية البشرية وذلك يتطلب دعم حرية الفكر والابداع واصلاح المؤسسة الثقافية وتفعيلها ، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها عبر مشاريع النشر الالكتروني وتفعيل دور مؤسسات الترجمة واطلاق حرية الاعلام وانشاء مراكز البحث والاستطلاع الاستراتيجية^(٣٧) ، فضلاً عن الى اعتماد معايير معرفية ذات تجانس عالمي لمواكبة الثقافة العالمية وللحاق بركابها الحضاري .

وإذا ما اردنا الحقيقة لابد لنا من القول ان ما تقدم يتطلب جهداً كبيراً لتحديد طبيعة النظام الثقافي الراهن ومكوناته البنوية ، الية عمله وامكانات التجديد من داخله فضلاً عن امكانية التوافق مع المتغيرات الدولية والتكيف معها وهذا يتطلب ادراك الوضعين الدولي والعربي لبناء الية تقاربية بين الثقافتين .

ثانياً : الرؤى القومية للإصلاح :-

لعل من اولى واجبات العرب الان السعي لإعادة الروح لمؤسسة النظام الاقليمي العربي ، جامعة الدول العربية لكي تأخذ دورها وتستعيد كفاءتها وتسترجع هيبتها وان تحافظ على وجودها وتضمن استمراريتها ، وهذا ما يتطلب اولاً وقبل كل شيء اصلاح ميثاق جامعة الدول العربية ليتناسب وحجم المنظمة والصلاحيات المناطة بها سيما وانه عرض للتعديل مرات عديدة ولكن دون المستوى المطلوب ، حتى بدا بحاجة الى تجديد لا تفعيل فحسب وهذا يمنحه فاعلية ملزمة ويجعله متوائماً بما يتضمن من مبادئ ومفاهيم وقيم عالمية منها حقوق الانسان ، المواطنة ، المجتمع المدني ، الديمقراطية ، ... الخ مع المفاهيم العالمية التي تركز على الانسان وحرية التي عدت اساس النظام الدولي الجديد^(٣٨) . فضلاً عن الارتقاء بالموظفين الاداريين في الجامعة العربية

ومنحهم صلاحيات اوسع وتضمن استقلاليتهم بما فيهم الامين العام لجامعة الدول العربية ، وهذا لا يمكن تحقيقه بعيداً عن عنصر القناعة وارضاء لإعادة بلورة وتفعيل السلوك السياسي الجمعي ، سيما وان مشروع اصلاح جامعة الدول العربية اصبح امراً متوافقاً عليه طالما بدا الهدف العام هو ضمان بناء واستمرارية جامعة الدول العربية والمحافظة على التماسك البنيوي للنظام الاقليمي العربي كخطوة مقصودة لإعادة بناء مفهوم النظام الاقليمي العربي كنسق قومي واقليمي متكامل وورسين من خلال توفير مقومات وشروط الولادة الجديدة ، وكثيرة هي المشاريع المطروحة لإصلاح النظام الاقليمي العربي خلال المؤتمرات العربية التي عقدت في الاسكندرية والتي اطلق عليها وثيقة الاسكندرية عام ٢٠٠٤ ومؤتمر صنعاء في اليمن عام ٢٠٠٥ ومؤتمر المغرب عام ٢٠٠٥ ومؤتمر البحرين عام ٢٠٠٦ واغلبها تقف على الامور التالية^(٣٩) :-

١- صياغة مدرك عربي استراتيجي موحد يمكن صانع القرار من تشخيص الازمة والتكيف معها لوضع العلاج الواقي لها .

٢- ابتكار الية لتنقية الاجواء العربية من خلال زرع الثقة العربية وازالة التصدع في العلاقات العربية .

٣- تفعيل الية العمل العربي المشترك ووضع قواعد اساسية مما تضمن استمرارها وديمومتها.

٤- ابتكار انموذج تنموي انساني شامل يضمن النهوض بالإنسان العربي .

٥- ايجاد برنامج لاحتواء الازمات العربية - العربية وتسويتها وايجاد دبلوماسية وقائية من تلك الازمات.

٦- تفعيل محكمة العدل العربية وتمكينها كجهاز قانوني شامل ينظر في المشاكل العربية - العربية .

٧- تفعيل اليات البرلمان العربي وتمكينه ليكون جهاز رقابة على عمل مؤسسات النظام الاقليمي العربي.

٨- اقامة مجلس الامن القومي العربي .

٩- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني .

١٠- تفعيل ادائية جهاز الامانة العامة وتدعيمه .

١١- تعديل الاليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في النظام الاقليمي العربي.

١٢- تفعيل مجلس وزراء الخارجية العرب وبناء سياسة خارجية عربية موحدة تجاه الانظمة الاقليمية والنظام الدولي ، خصوصاً في تحديد المواقف السياسية ذات الصلة بالشأن العربي.

١٣- انشاء مجلس دفاع عربي .

- ١٤- تفعيل منظمة التجارة العربية واطلاق مفهوم حرية السوق لتفعيل قوى الاستثمار الخارجي وتنمية القطاع الخاص .
- ١٥- تأسيس مجلس اقتصادي واجتماعي مشترك على غرار المجلس التابع للامم المتحدة والمجلس الاقتصادي وصندوق النقد الدولي والبنك العربي .
- ١٦- تفعيل دور القمم العربية واقرار دستور يلزم العرب كدول بتنفيذ تلك القرارات .
- ١٧- تأسيس مجلس وزراء ، يضم وزراء الخارجية ووزراء الدفاع ومجلس الامن القومي والمجلس الاقتصادي والمجلس الاجتماعي والمجلس الثقافي .
- ١٨- ايجاد نقلة نوعية في شكل النظام الاقليمي العربي وتحويله الى اتحاد فيدرالي عربي وصياغة دستور دائم على غرار الاتحاد الاوربي .

المحور الخامس: اين يقف النظام الاقليمي العربي من الاصلاح ؟

سؤالاً طالما انشغل به الذهن العربي واثار الجدل حوله ويمكننا الاجابة عليه بالإيجاز . ان النظام الاقليمي العربي امام خيارين لا ثالث لهما اما تبني الاصلاح من الداخل او تقبل الاصلاح من الخارج لا سيما بعد التغيير الذي انتاب النظام الدولي واثار الجدل والتكهن حول مستقبل النظام الاقليمي العربي كاشفاً عن مدى معاناته من الاختلالات والتناقضات التي لم تلف اداءه فحسب بل وهياكله بشكل غير مسبوق ، وقد كان من نتائج ذلك تغيير صورة المعادلة التي كانت متمحورة بين الاصلاح الذاتي (الداخلي) والاصلاح الخارجي الى خلق معادلة بين التغيير والاصلاح الخارجي ليتضح لنا ان العرب استجابوا للفاعل الدولي وقبلوا حكمه متخليين عن دورهم التاريخي ومسؤوليتهم الحضارية^(٤٠) ، لتنفرد الولايات المتحدة الامريكية في العلاقات العربية - الامريكية مهمشة وربما معجزة الدور العربي في تلك العلاقة بعد فشلهم في التكيف والمتغيرات الدولية وما زاد الاستجابة قوة انعكاسات أحداث ١١ / ايلول / ٢٠٠١ على تلك العلاقات. وكثيرة هي الآراء الدالة على اشكالية فهم موقع النظام الاقليمي العربي من مفهوم الاصلاح لاسيما بعد الانفراد الامريكي بالعرب . فان النظام الاقليمي العربي سيتعرض الى التغيير شاء ام ابى كونه جزء من العالم المتغير ولما يتمتع به هذا النظام من اهمية استراتيجية وهنا انقسم العرب الى تيارين^(٤١) :-

الاول : اعتقد بضرورة الاصلاح وفق التغيير الحاصل .

والثاني : وقف بالصد من ذلك مؤمناً بالإصلاح الذاتي لتجنب التغيير وبين هذا وذاك ابتعد النظام الاقليمي العربي كثيراً عن الاصلاح الذاتي لاقتصار المفهوم على المعنى النظري والذهني مسلمين

بضرورة الاصلاح الخارجي لما يحمل من مفاهيم نظرية ومقومات واقعية فضلاً على ما يملكه من مقومات القوة التدخلية تضطر النظام الاقليمي العربي للاستجابة بإرادته او رغماً عنه لمثل تلك المشاريع ، ومع تخلي العرب عن مسؤوليتهم وعجزهم عن اصلاح حالهم ، اخذت الولايات المتحدة الامريكية على عاتقها مسؤولية بناء التيار الاصلاحى الخارجى وقيادته للنظام الاقليمي العربى وهنا نواجه سؤالاً يعترض طريقنا هو ايهما اكثر توافقاً مع الحاجة العربية واى التيارين اقدر على قراءة الواقع العربى والافضل حظاً بان يحقق استجابة لدعوته ؟

لا يغيب عنا ان هذا السؤال اوجده تعدد الدعوات والمبادرات للإجابة عليه وبموضوعية دون انحياز توجب علينا المقارنة بين المفهومين الاصلاح الداخلى والاصلاح الخارجى واشتقاق حقيقة اى التيارين مقنع؟ وبدون شك ان الاصلاح الخارجى للأنظمة العربية هو مفهوم مقنع وبالتالي هو مسألة حتمية تفرضها ضرورات الواقع وهى مسألة مطروحة على جدول اعمال الدول العظمى . ان الولايات المتحدة الامريكية مستعدة لتقديم مشروعها الاصلاحى وفق منظور مصالحها ومنظومة قيمها دامجة بين التطلع للحرية وصيانة الامن القومى لا سيما بعد احداث ١١ / ايلول / ٢٠٠١ التى ادت الى ان العلاقات بين الامن والحرية او بين المصالح والقيم السياسية هي علاقة مرنة ، حيث ترتدى السياسة الامريكية دائماً قناع انموذج القوة وليس قناع قوة الانموذج ، وهنا لمسنا ضرورة ايجاد حرية عربية من وجهة نظر امريكية سيما وان النموذج الذى يتخفى خلفه الاصلاح الداخلى ويفتقر للمضمون الذى يغذى مرتكزاته الاساسية على حد قول الاستاذ محمد عابد الجابري^(٤٢) .

الخاتمة

باتت المنطقة العربية بالنسبة لأجندة السياسة الدولية موضوعاً لعملية التأهيل والتغيير منذ مطلع تسعينات القرن العشرين اي منذ انتهاء حقبة العالم الثنائي القطبية بانهياف الاتحاد السوفييتي (السابق) وهيمنة الولايات المتحدة الامريكية على النظام العالمي الجديد ، ولكن هذه العملية لم تتموضع على رأس اولويات الفاعلين الدوليين ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية الا بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، اي في مناخات الحرب الدولية على الارهاب ، وعلى اي حال برزت عوامل جديدة في هذه الحقبة عززت من تكثيف التدخلات الخارجية في شؤون المنطقة العربية بدءاً من الحرب على الارهاب ، وصولاً الى الدعوة الى ضرورة اصلاح او تغيير المنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان العربية كي تكون اكثر ملائمة للنظام الدولي الجديد وفي هذا الاطار يأتي التحدي الذي يمثله مشروع (الشرق الاوسط الكبير) باعتباره نموذجاً مكثفاً للتحديات التي يواجهها النظام العربي في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ، اضافة الى انه نموذج بين على مدى التداخل والترابط بين التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها العالم العربي . لذلك يمكن القول بان الولايات المتحدة الامريكية في ظل حملتها الاصلاحية للنظم العربية ، لا تفعل ذلك من منطلق اعترافها الحاجة الى اصلاح الحياة السياسية بقدر ما هي رغبة في خلق قيادات اكثر انصياعاً للمطالب الامريكية واكثر استجابة للمتغيرات الجديدة الاقليمية والدولية .

وعلى صعيد اخر فليس من مصلحة الدول الضاغطة بالإصلاح بان تكون النخب السياسية التي تمتلك رؤية وطنية في سدة الحكم لأنها (اي هذه الدول تسوق مفهوم) الاصلاح لاعتبارات تتعلق بأمنها القومي .

وقد توصل الباحث الى عدة استنتاجات تتطلب بدورها عدة توصيات .

الاستنتاجات

١- ان النظام السياسي العربي يعاني من اختلالات بنيوية كبيرة وهو بحاجة الى اصلاحات لكي يتمكن من الخروج من المأزق الذي وضع نفسه فيه ، ومن اجل انهاء حالة التفكك والترهل والفساد الذي يشهده هذا النظام ، وسط صمت وسكوت النخب السياسية الفكرية والمثقفين ، وعلى الرغم من فهمها لواقع هذه الانظمة ومما تعانيه من اختلالات .

٢- لقد تبين من خلال تعامل الانظمة السياسية مع التحديات التي احدثت وتحقق بـ (النظام الاقليمي العربي) بان هناك فجوة كبيرة ما بين الحكام وشعوبهم ناجمة عن انعدام ثقة هذه الشعوب بحكامهم .

٣- هناك بعض من الدول العربية يسودها حكم مركزي مطلق وهي تفتقر الى العمل السياسي المنظم . اما الدول التي فيها اجراءات انتخابات برلمانية فان الحياة البرلمانية العربية لم ترقى الى التأثير في تداول السلطة او ان تصبح مرجعية لهذا التداول .

٤- ان غياب الديمقراطية والحكم الراشد في دول النظام الاقليمي العربي ادى الى وجود انتهاكات صارخة لحقوق الانسان العربي وحرياته وقاد الى غياب الالية الديمقراطية بوصفها وسيلة لحسم الصراع وحل المشاكل ، مما ادى الى ان يصبح العنف والقهر والتعسف هي الوسائل السائدة .

٥- لا زالت الحياة الحزبية في البلدان العربية تعاني من الضعف ، على الرغم من وجود احزاب سياسية الا ان هذه الاحزاب تمتاز بانها محدودة التأثير ولا تمتلك الحرية ولا تتوفر لها الشروط اللازمة للوصول الى السلطة وتداولها ، وهذا مما ادى الى ظهور الكثير من الامراض الاجتماعية التي يجب محاربتها كالعشائرية والعشائرية .

٦- ان النظام الاقليمي العربي قد اعيد ترتيب اوراقه بإرادة خارجية وعزله وتقنيته واضعافه ودليل ذلك التدخل الاجنبي في منطقة الخليج العربي ، وذلك بعد ازمة الكويت عام ١٩٩١ واحتلال العراق عام ٢٠٠٣ ، وهذا مؤشر واضح على اهمية النظام ، كونه يمتلك مصدر قوة رئيسي من شأنه ان يتحكم باستقرار ورفاهية دول العالم .

٧- اظهرت احداث ١١ / ايلول / ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الامريكية بان هنالك هجمة شرسة على العالمين العربي والاسلامي ، حيث انطلقت شرارة الارهاب الاولى من السياسة الامريكان بعد ان اعتبروها حرباً صليبية وان من ليس معهم فهو مع الارهاب .

٨- ان الضغوط الخارجية تؤدي دوراً مهماً في تحريك الاوضاع نحو مزيد من الانفتاح السياسي ، الا انه من الخطأ تصويرها وكأنها هي المحرك الاساس ، اذ تؤدي الضغوط الداخلية للمجتمع دوراً لا يقل اهمية ان لم يكن اكثر منها ، مما يعني ان تلك الضغوط الخارجية لا تدخل بالضرورة في تفاصيل شكل النظام ولا تفاصيل الدستور ولا فصل السلطات ولا سيادة القانون .

٩- يتعين النظر الى دور العوامل الخارجية الى احداث اصلاح في البلدان العربية في اطار دلالات الخبرة التاريخية بتاثير هذه العوامل اذا اقتضى الامر ما يمكن ان يقوم به هذا العامل التدخل عسكرياً والعمل على زرع الصراع الداخلي والحرب الاهلية .

١٠- ان رسم صورة مستقبلية لطبيعة الاصلاح في البلدان العربية تفرض علينا الاقرار بان اي حل مستقبلي لا يمكن ان ينجح دون الاخذ بضرورة التوافق بين متطلبات الحل السلمي والمتطلبات الخارجية.

هذه الاستنتاجات استوجبتها العديد من التوصيات .

التوصيات :-

١- ان الانظمة العربية عليها اولا ان تبدأ بنفسها ويتوجب عليها اتاحة الفرصة للمشاركة السياسية الحقيقية وفتح المجال امام القوى المعارضة لها لكي تأخذ حقها في ممارسة العمل السياسي بكل حرية ووفق النظم والقوانين وعلى هذه النظم ان تبادر الى الاصلاح الحقيقي بدلاً من ان يفرض عليها من الخارج بواسطة الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية وبالتالي تستطيع ان تحمي نفسها وشعبها من مخاطر هي في غنى عنها .

٢- اعادة هيكلة واصلاح جامعة الدول العربية من الداخل على ان تلتزم جميع دول الجامعة بمقررات الجامعة.

٣- ثمة حاجة ماسة للانظمة العربية للانتقال من التفكير بالوحدة على المدى القريب الى العمل الخلاق من اجل التنسيق والبناء ، والذهاب باتجاه روح المجموع من التفاؤل والنظر الى المستقبل .

٤- ضرورة تفعيل الدور القانوني في المؤسسات الحكومية مما يجعل الهدف الواحد يصب في تفرعات جزئية تعمل على تماسك النظام العربي الواحد ، دون ان تدع لمصطلحات دخيلة من النيل منه او تفنيته ، لذا لا بد من تبني عملية تغيير قانونية وممنهجة ولكن بقيود دستورية كي لا تتحول الى فوضى لا يمكن السيطرة عليها ا بالخروج عن مبادئ حقوق الانسان والقانون الدولي لكي لاتصبح هذه الخروقات فيما بعد ذرائع تشجع التدخلات الاجنبية بداعي الاصلاح ونشر الديمقراطية .

٥- دعوة الانظمة السياسية العربية والاقليمية للعمل الجاد والمخلص الذي يسعى الى تغيير الاطر السياسية والاجتماعية والفكرية والاستناد في ذلك على معايير الحكم الراشد والتنمية المستدامة مع ضرورة الانفتاح السياسي على التجارب العالمية الناجحة في الحكم ، ولا بد للنظام العربي الجديد ان يستند الى انظمة سياسية عربية تنهي الاستبداد وتجعل من الشعب وحدة مصدراً للشرعية عبر انتخابات نزيهة وحرّة ودورية وتفرض التداول السلمي على السلطة وتضمن الحريات الفردية والجماعية ، وتحرم التعذيب وترسي استقلالية القضاء وتفعيل التعددية الفكرية والسياسية وتبني اسس النظام الاقليمي العربي الجديد .

٦- لا بد للانظمة السياسية العربية فيما اذا ارادت الاصلاح عليها ان تتبع وتنفذ بنود الدساتير النافذة فيها ، وذلك عند التطبيق العملي ، وعدم السير بالضد من هذه الدساتير والتي تعتبر المرجعية القانونية للشعب بكافة فئاته السياسية والاجتماعية .

٧- لا بد من تطوير جامعة الدول العربية تطويراً جذرياً لتكون جامعة اكثر فاعلية سواءً فيما يتعلق بميثاقها او بمؤسساتها ، او بالاتفاقيات والمعاهدات التي انبثقت عنها ، وذلك كفيل بتفعيل اداء الجامعة ، كما يتوجب على الحكومات التي تنصدر مهمة اصلاح الجامعة العربية عليها ان تصلح انظمتها السياسية وبنائها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية وهي مطالب متصاعدة من قبل شعوبها . فالمطلوب اولاً ان تتجاوب انظمة الحكم العربية مع مطالب الاصلاح الداخلية وتعيد ترتيب بيتها الداخلي على اسس ديمقراطية سليمة ، فالجامعة في نهاية المطاف هي جامعة حكومات عربية وليس جامعة شعوب .

٨- ضرورة اعادة صيانة العلاقات العربية مع دول الجوار .

٩- لا بد للنظام الاقليمي العربي من اجراء مصالحة سياسية من خلال اطلاق حوار سياسي عربي مؤسس ومبرمج يضم فعاليات حكومية وغير حكومية بغية اعادة صياغة العلاقات العربية - العربية على قاعدة ثابتة وواضحة ومستقرة تسمح باعادة تشكيل السياج الواقي للنظام العربي ، وتساهم في ايقاف الانهيار والتفكك الحاصلين . وهناك حاجة لتجديد البناء المؤسسي في النظام العربي وتكييفه مع التحديات السياسية والوظيفية الجديدة ليستطيع التعامل معها بفاعلية مع ابراز مهم لدور المجتمع المدني لهذا البناء .

١٠- ان على القوى المعارضة السياسية للأنظمة العربية ان تطور من مكوناتها وان تبتدع اليات عملية سليمة وجديدة تساعدها على ان تكون مؤثرة في تطور البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية في السلطة التي تعمل بها .

١١- ضرورة مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الداخلي مثل الفقر ، البطالة ، الامية ، والجهل اذ انه من الضروري بمكان للنظام الاقليمي فيما اذا اراد الاصلاح والنهوض سياسياً والتفاعل مع القوى الاقليمية والدولية فعليه اولاً ان يحقق التكامل الاقتصادي العربي ويتخلص من التبعية الغربية وذلك عبر توفر الارادة لمعرفة وفهم سمات ومميزات الاقتصاديات العربية وتحليل مشكلاتها ، ومعرفة طبيعة العلاقات الاقتصادية السائدة في الوطن العربي ومعرفة اهمية الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي .

١٢- ضرورة بناء مقومات الامن الوطني والقومي في الدول العربية وذلك عبر تنمية الاعتماد الاقليمي على الذات في اطار النظام الاقليمي العربي والانتقال من الاعتماد على الحماية العسكرية

الاجنبية الى بناء قدرات دفاعية لهذه الدول ، على ان ترتبط هذه القدرات بنظام اقليمي عربي للامن والاستقرار وعدم الاعتداء على الغير وتغليب اللغة الدبلوماسية بدلاً من العدائية .

ان ما سبق ذكره من استنتاجات وتوصيات ما هي الا اجتهادات توصلنا اليها من خلال ما نعتقد انه تفي لاغراض البحث ويوفي الاجابة على اسئلتها ، واننا لنترجو قد فتحنا الباب لباحثين اخرين يطرقون هذا الباب ليسدوا تلك الثغرات التي ربما لم يسعفنا عملنا هذا او وقتنا من ذلك ، ومهما كان علم الانسان فانه لا يستطيع باي وجه من الوجوه الاحاطة بكل معلومة تهتم البحث الذي يقوم به ، واداء الاعتراض بالتقصير فانه لارجو ان اكون قد بلغت الغاية من وراء هذا البحث .

الهوامش :-

- ١- منظمة الشفافية الدولية - التقرير السنوي للشفافية - تموز - ٢٠٠٦ - ص ١٨ .
- ٢- منير بعلبكي - قاموس المورد - ط ١١ - دار العلم للملايين - بيروت ١٩٧٧ - ص ٣٠ .
- ٣- د. عبد الوهاب الكيالي - الموسوعة السياسية - الدار العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٤ - ص ٢٥ .
- ٤- د. ستار الدليمي - تجربة الإصلاح في الوطن العربي - الملف السياسي - مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد - العدد ٢٩ - ٢٠٠٥ - ص ١٣ .
- ٥- تيسر محسن - محاولة اولية للتأصيل في مفهوم الاصلاح - الرؤيا - مجلة شهرية بحثية متخصصة - بغداد ٢٠٠٥ - ص ٢٥ .
- ٦- نقلا عن عبد بلقزيز - محاولة في التاريخ السياسي - مركز دراسات الوحدة العربية - ط ٢ - بيروت - ١٩٩٢ - ص ٨٥ .
- ٧- للمزيد انظر محمد السيد ادريس - تحليل النظم الاقليمية - مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية - القاهرة - ٢٠٠١ - ص ٢١ .
- ٨- محمد سعيد - نحو نظام عربي جديد بعد ازمة الخليج - كراسات استراتيجية - مركز الازهرام للنشر - عدد ١٦٣ - ١٩٩١ - ص ١٦ .
- ٩- نقلا عن عبد المنعم العمار - مستقبل النظام الاقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية - سلسلة دراسات استراتيجية - مركز الدراسات الدولية - العدد ٢٥ - بغداد - ٢٠٠١ - ص ٤٠ .
- ١٠- مطر جميل وهلال علي الدين - مستقبل النظام العربي - العدد ٩٢ - سنة ١٩٨٣ - ص ٥٢ .
- ١١- عبد المنعم العمار - مستقبل النظام العربي ... مصدر سبق ذكره - ص ٣٨ .

- ١٢- تيسير محسن - محاولة اولية للتأصل في مفهوم الاصلاح ... مصدر سبق ذكره - ص ٣٠.
- ١٣- سليم محمد الداور - مشروع الشرق الاوسط - مشروع امريكي يرسم خريطة جديدة - الانترنت على الموقع الالكتروني [HTTP://www.sisgov.ps](http://www.sisgov.ps) - ص ١٠.
- ١٤- عملية ضرب العراق / بيان الحقائق بعد مضي عام على التحرير - وزارة الخارجية الامريكية - مكتب برنامج الاعلام الخارجي على شبكة <http://www.asianfo-stategov> - ص ٦.
- ١٥- طاهر لبيب - التنمية والتنمية الاجتماعية العربية - مجلة المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - العدد ٢٥٣ - سنة ٢٠٠٠ - ص ١٥.
- ١٦- منعم العمار - التنمية العربية ومشكلة التبعية - شؤون عربية - العدد ٨٢ - ١٩٩٥ - ص ٦٣.
- ١٧- منعم العمار - مستقبل النظام الاقليمي العربي - مصدر سبق ذكره - ص ١٥ - ١٧.
- ١٨- صلاح المختار - الصليبية الجديدة - مسيحية الهوية ؟ او رأسمالية الهوية - مقال نشر على شبكة المعلومات الدولية - الانترنت على الموقع الالكتروني <http://www.arabian-wal.com> - ص ١٢.
- * المرجعية الايديولوجية : هي مصدر تشخيص العلل وادراك المخاطر المحدقة بالعرب ومصدر وصف العلاج الذي يجب اتباعه - للمزيد انظر زياد حافظ - حول المرجعية في التيار القومي - مجلة المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - العدد ٣١٤ - ٢٠٠١ - ص ٣٤.
- ١٩- علي الدين هلال - امريكا والوحدة العربية (١٩٤٥ - ١٩٨٢) - مجلة المستقبل العربي - مركز الدراسات العربية - بيروت - العدد ١٠٣ - سنة ١٩٩٠ - ص ٥٥.
- ٢٠- منعم العمار - التنمية العربية ومشكلة التبعية - مصدر سبق ذكره - ص ١٦.
- ٢١- العلاقات الامريكية الاسرائيلية - الاسرائيلية وعملية السلام - الملف - ترجمة حارث محمد - جامعة بغداد- مركز الدراسات الدولية - عدد ١ - ٢٠٠٣ - ص ١٠.
- ٢٢- المصدر نفسه - ص ١٤.
- ٢٣- خلدون حسن محمد - الوحدة العربية على اعتاب القرن الحادي والعشرين - مجلة المستقبل العربي - العدد ١٧٠ - بغداد - ١٩٩٧ - ص ٤٥.
- ٢٤- حافظ سيف فاضل - الاصلاح وطبيعة النظام الدولي الجديد - الايلاف على الرابط www.elaph.comyahoo - ص ١٥.
- ٢٥- المصدر نفسه - ص ٢٠.

- ٢٦- احمد ابو عجيبة - المعارك التي نخسرهما هي المعارك التي لا نخوضها - مجلة الافكار - مجلة فكرية - www.alfcarline.org - ص ٢٥.
- ٢٧- خلدون حسن محمد - الوحدة العربية على اعتاب القرن الحادي والعشرين - مصدر سبق ذكره - ص ١٢.
- ٢٨- ابراهيم اسماعيل - الاستراتيجية العربية الشاملة - اسلام اون لاين نت - ٢٠٠٥ - ص ٦ .
- ٢٩- احمد صفي الدين - تحليل الخطاب القومي العربي - رؤية نقدية - مجلة قضايا استراتيجية - مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد - العدد ٦ - حزيران ٢٠٠١ - ص ٦١.
- ٣٠- المصدر نفسه - ص ٦٣.
- ٣١- زياد حافظ - مستقبل الفكر القومي - مجلة المستقبل العربي - العدد ٢٩٧ - سنة ٢٠٠٣ - بيروت - ص ١٢٥.
- ٣٢- عبد الاله بلقزيز - حلقة نقاشية حول الاصلاح في الوطن العربي - مجلة المستقبل العربي - العدد ٢٥٥ - بيروت ٢٠٠١ - ص ٧٥.
- ٣٣- بهجت قريني واخرين - صناعة الكراهية في العلاقات العربية - الامريكية - مجلة المستقبل العربي - العدد ٢٩٩ - بيروت ٢٠٠٧ - ١٣٢ .
- ٣٤- ماجد الكيالي - الثابت والمتحول في سياسة الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة - مقال منشور على موقع <http://www.arabianwd.com> - ص ١٢.
- ٣٥- وثيقة الاسكندرية للإصلاح - منتدى الاصلاح العربي - القاهرة - مارس ٢٠٠٤ - على موقع الاصلاح العربي - ص ١٠ .
- ٣٦- محمد المجذوب - مشروع الاعلان العربي للديمقراطية والاصلاح - مجلة المستقبل العربي - العدد ٣٠٤ - سنة ٢٠٠٤ - بيروت - ص ١٠٢ .
- *النسق : عبارة عن عروض النظم الاجتماعية التي تتشابه وتتضامن فيما بينها - للمزيد انظر محمد زكي اسماعيل - الانثروبولوجيا والفكر الانساني - شركة عكاظ للنشر والتوزيع - جدة - سنة ١٩٨٨ - ص ١٣٥ .
- ٣٧- ماجد الكيالي - مشاريع الاصلاح والتغيير - مصدر سبق ذكره - ص ٣٠.
- ٣٨- علي خليفة الكواري - مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية - مجلة المستقبل العربي - بيروت - العدد ٢٦٤ - ص ٣٥.
- ٣٩- محمد عابد الجابري - في نقد الاصلاح - مصدر سبق ذكره - ص ١٩.
- ٤٠- المصدر نفسه - ص ٢٣.

- ٤١- احمد ابو عجيبة - المعارك التي نخسرها - مصدر سبق ذكره - ص ٢٥ .
- ٤٢- أ. مؤتمر قضايا الاصلاح العربي المنعقد في مصر - الاسكندرية - الذي اطلق عليه وثيقة الاسكندرية - ص ٨ .
- ب. مؤتمر عقد في منتدى المستقبل في المغرب عام ٢٠٠٤ - ص ٥ .
- ج. مؤتمر صنعاء - (الديمقراطية والاصلاح السياسي وحرية التعبير في المنطقة العربية) - اليمن ٢٠٠٥ - ص ١٢ .
- د. مؤتمر البحرين - (الاصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي) - البحرين ٢٠٠٦ - ص ١٨ .

المصادر

اولاً: الوثائق

- ١- وثيقة الاسكندرية للاصلاح - منتدى الاصلاح العربي - مصر - وحدة الانترنت - على موقع الاصلاح العربي .
- ثانياً : الكتب

- ١- منير بعلبكي - قاموس المورد - ط ١١ - دار العلم للملايين - بيروت - ١٩٧٧ .
- ٢- عبد الوهاب الكيالي - الموسوعة السياسية - الدار العربية للدراسات والنشر - بيروت - ١٩٧٤ .
- ٣- مطر جميل وهلال علي الدين - النظام الاقليمي العربي - مركز الدراسات الوحدة العربية - بيروت - المستقبل العربي - العدد ٩٢ - ١٩٨٣ .
- ٤- زياد حافظ - حول المرجعية في التيار القومي - مجلة المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - عدد ٣١٤ - ٢٠٠١ .
- ٥- علي الدين هلال - امريكا والوحدة العربية (١٩٤٥ - ١٩٨٢) - مجلة المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - العدد ١٠٣ - سنة ١٩٩٠ .
- ٦- طاهر لبيب - التنمية الاجتماعية العربية - مجلة المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - العدد ٣١٤ - سنة ١٩٩٩ .
- ٧- بهجت قريني واخرين - صناعة الكراهية في العلاقات الدولية - العربية - الامريكية - مجلة المستقبل العربي - العدد ٢٥٥ - بيروت - ٢٠٠٧ .

٨- علي خليفة الكواري - مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية - مجلة المستقبل العربي - العدد ٢٦٤ - سنة ٢٠٠٠ - بيروت .

٩- محمد زكي اسماعيل - الاثروبولوجيا والفكر الانساني - شركة عطار للنشر والتوزيع - جدة - ١٩٨٢ .

١٠- زياد حافظ واخرين - حلقة نقاشية حول الاصلاح السياسي في الوطن العربي - مجلة المستقبل العربي - بيروت - العدد ٢٩٧ - سنة ٢٠٠٣ .

ثالثاً : البحوث والدراسات

١- محمد السيد ادريس - تحليل النظم الاقليمية - مركز الدراسات الاستراتيجية السياسية - الاهرام - القاهرة - ٢٠٠١ .

٢- محمد سعيد - نحو نظام عربي جديد بعد ازمة الخليج - كراسات استراتيجية - مركز الاهرام للنشر - العدد ٦٣ - ١٩٩١ .

٣- عبد المنعم العمار - مستقبل النظام الاقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية - دراسات استراتيجية - مركز الدراسات الدولية - العدد ٢٥ - بغداد - ٢٠٠٥ .

٤- ستار الدليمي - الاصلاح في الوطن العربي - الملف السياسي - مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد - العدد ٢٩ - سنة ٢٠٠٥ .

٥- عبد المنعم العمار - التنمية العربية ومشكلة التبعية - بغداد - شؤون عربية - العدد ٨٢ - ١٩٩٥ .

٦- العلاقات الامريكية - الاسرائيلية وعملية السلام - الملف - ترجمة حارث محمد - جامعة بغداد - مركز الدراسات الدولية - العدد ١ - سنة ٢٠٠٣ .

٧- احمد صفي الدين - تحليل الخطاب القومي العربي - رؤية نقدية - مجلة قضايا استراتيجية - مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد - العدد ٦ - حزيران ٢٠٠١ .

رابعاً : المجالات

١- تيسير محسن - محاولة اولية للتأصيل في مفهوم الاصلاح - الرؤية - مجلة بحثية - بغداد ٢٠٠٨ .

خامساً : التقارير

١- منظمة الشفافية الدولية - التقرير السنوي للشفافية - تموز ٢٠٠٦ .

سادساً : الانترنت

- ١- سليم محمد الداعور - مشروع الشرق الاوسط الامريكي - مشروع امريكي يرسم خريطة جديدة - الانترنت <http://www.ALjazeera.com>
- ٢- عملية ضرب العراق - بيان الحقائق بعد مضي عام على التحرير - وزارة الخارجية الامريكية - مكتب برنامج الاعلام الخارجي على شبكة <http://www.Asianfostategov.com>
- ٣- ١٨- صلاح المختار - الصليبية الجديدة - مسيحية الهوية ؟ او رأسمالية الهوية - مقال نشر على شبكة المعلومات الدولية - الانترنت على الموقع الالكتروني <http://www.arabianwal.com>
- ٤- حافظ سيف فاضل - الاصلاح وطبيعة النظام الدولي الجديد - الايلاف على الرابط www.elaph.comyahoo
- ٥- احمد ابو عجيبة - المعارك التي نخسرها هي المعارك التي لا نخوضها - مجلة الافكار - مجلة فكرية - www.alfcarline.org
- ٦- ماجد الكيالي - الثابت والمتحول في سياسة الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة - مقال منشور على موقع <http://www.arabianwd.com>
- ٧- النظام الاقليمي العربي وخيارات الاصلاح - مركز الاهرام - <http://www.Ahramorg.com>
- ٨- ابراهيم اسماعيل - الاستراتيجية العربية - اسلام اون لاين .نت - ٢٠٠٥
سابعاً : المؤتمرات
- ١- أ- مؤتمر قضايا الاصلاح العربية (الرؤية والتنفيذ) المنعقد في الاسكندرية واطلق عليه وثيقة الاسكندرية في ١٢/٢/٢٠٠٤ .
- ب- مؤتمر عقد في المغرب عام ٢٠٠٤
- ج- مؤتمر عقد في صنعاء (الديمقراطية والاصلاح السياسي وحرية التعبير في المنطقة العربية) - اليمن ٢٠٠٥ .